CD/PV.810
26 January 1999

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة العاشرة بعد المائة الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(A) GE.99-60441

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٨١٠ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي في بداية اجتماعنا أن أعرب عن تعازينا لشعب كولومبيا وتعاطفنا العميق معه في مصيبة الزلزال الأخير وضحاياه من القتلى.

والآن أود أن أرحب باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ترحيبا حارا بسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان الذي سيكون أول المتحدثين إلينا اليوم. ونحن نذكر جميعا أنه منذ سنتين، وفي بداية ولايته كأمين عام للأمم المتحدة حرص السيد كوفي أنان على أن يدلي ببيان هام أمام هذا المؤتمر. وأنا متأكد أننا نشعر جميعا بالامتنان الشديد للأمين العام الذي وجد من الممكن، رغم ارتباطاته الكثيفة جداً، أن يخاطب المؤتمر مرة أخرى. ووجوده بيننا اليوم هو دليل جديد على اهتمامه الشخصي بمسائل مراقبة الأسلحة ونزع السلاح والأهمية التي يعلقها على هذا المحفل. وأنا متأكد أنني أتحدث باسمكم جميعا عندما أعرب عن اقتناعي بأن وجود السيد كوفي أنان اليوم سوف يعطي دفعة حاسمة لأعمالنا.

وبالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فعندي اسم سفير مصر في قائمة متحدثي اليوم.

وأدعو الآن الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان ليدلي ببيانه.

السيد أنان (الأمين العام للأمم المتحدة): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم يا سيادة الرئيس على اضطلاعكم بقيادة هذا المحفل الهام في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ العالم.

عندما تحدثت إليكم في عام ١٩٩٧ ثم عندما قمت بعد ذلك في تلك السنة بتقديم برنامجي الإصلاحي إلى الجمعية العامة فقد شددت على الأهمية المركزية لنزع السلاح في جدول الأعمال العالمي وعلى اضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية الأولى عن هذا العمل. ويسرني أن الدول الأعضاء قد أيدت اقتراحي لإعادة تنظيم أنشطة نزع السلاح في الأمانة العامة. وإدارة شؤون نزع السلاح التي أُعيد إنشاؤها من جديد لا تتمتع إلا بقدر محدود من الموارد البشرية. ولكنها تقوم بجد بتنفيذ الولايات المعهودة إليها وتشمل خدمة هذا المؤتمر.

لقد بلغ عمر مؤتمركم الآن ٢٠ سنة. وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح في المجتمع الدولي وهو يشمل الآن كل الدول الهامة من الناحية العسكرية. وهذه لحظة طيبة لاستعادة الماضي لتقييم تجربتنا حتى الآن وللتعلم منها حتى نتمكن من مواجهة التحديات الجديدة أمامنا بصورة أفضل.

إن مؤتمركم يستطيع أن يفخر بأنه قد أنتج صكين قانونيين دوليين كبيرين ساهما كثيراً في السعي إلى تحرير العالم من خطر أسلحة الدمار الشامل: وهما اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وقد دخلت الاتفاقية الأولى حيز التنفيذ في عام ١٩٩٧ ويسرني أن أقول أن تنفيذها

يجري الآن. أما المعاهدة الثانية فقد تم توقيعها الآن من جانب ١٥١ دولة بما فيها كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وتم التصديق عليها من جانب ٢٦ دولة تشمل دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولما كان الأمين العام هو الوديع لهذين الصكين فسوف أواصل حث جميع الدول التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى هذين الصكين على أن تفعل ذلك لكفالة عالمية الصكين.

وقد يبدو بعد ٢٠ عاما من العمل أن صكين اثنين متعددي الأطراف فقط هما حصاد هزيل خاصة مع وجود قضايا كثيرة أخرى في ميدان عملكم تتطلب بشدة إجراءات مشتركة على الصعيد العالمي. ولكن قيمة مؤتمركم لا يمكن قياسها فقط بعدد المعاهدات الناشئة عن المؤتمر. فحتى قبل أن تبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف يتعين عليكم إيجاد الظروف السياسية الملائمة. وهذا يعني إجراء مناقشات متعمقة والقيام بقدر كبير من الأعمال التحضيرية التقنية.

وهناك دائما مرحلة "ما قبل التفاوض"، التي يتم فيها التوصل إلى قدر من الفهم المشترك لوجود مشكلة أمنية لها أبعاد محددة ويجب معالجتها على صعيد متعدد الأطراف. وهذه العملية قد تكون شاقة وطويلة ولكن بدونها لا يمكن أن نضمن أن الناتج النهائي، أي صياغة معاهدة، سوف يراعي كل الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف. وأي اتفاق لا يفعل ذلك سينتهي به الأمر إلى أن يكون لا عالمياً ولا فعالاً.

ومن أمثلة ذلك تلك الأعمال الشاقة التي تعين القيام بها للتوصل إلى توافق في الآراء على أن هذا المحفل ينبغي أن يعالج القضية الهامة المتمثلة في حظر إنتاج المواد المنشطرة للأسلحة النووية أو غيرها من النبائط المتفجرة النووية. وقد أثمر هذا العمل ثمرته في العام الماضي عندما قررتم إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على هذا الحظر. ثم تم تعزيز ذلك التوافق في الآراء تعزيزاً آخر في هذا العام عندما اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت قراراً يؤيد ما قررتموه.

والآن يجب عليكم الاستفادة الكاملة من الزخم الذي تحقق من هذه العملية والشروع في مفاوضات مفيدة للتوصل إلى معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بصورة فعالة. وقيامكم بذلك سيساعد كثيراً قضية عدم الانتشار النووي وعملية نزع السلاح النووي الكامل. ومن المهم في نفس هذا السبيل إنشاء ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وقراركم بالنظر في ذلك في إطار لجنة مخصصة يمثل خطوة هامة في هذا السبيل. ويتيح قرارا مجلس الأمن ٢٢٥ لعام ١٩٦٨ و٩٨٤ لعام ١٩٩٥، بالإضافة إلى الإعلانات التي صدرت من جانب واحد عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إطارا طيبا لحل هذه القضية الهامة. ولكن الأمر يتطلب مزيدا من الخطوات لتنسيق ضمانات الأمن المقدمة من جانب واحد من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في صك وحيد ملزم قانونياً.

إن القضايا التي يتعين علينا أن نناقشها في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح قضايا واسعة ومعقدة. ولذلك فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أي سبيل ثنائياً كان أم إقليمياً أم عالمياً. وخلال السنوات القليلة الماضية بذلت

الدول الأعضاء المعنية جهوداً تستحق الثناء لتعزيز الموجود من المناطق الخالية من الأسلحة النووية – وخاصة المناطق الموجودة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا – والتحرك قدما صوب إنشاء مناطق أخرى في آسيا الوسطى مثلا.

وفي الوقت نفسه فإن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أخذت تكثف جهودها لالتماس السبل والوسائل لتعزيز سلطتها بوضع نظام للتحقق. وهذه المهمة معقدة تعقيداً هائلاً ولكن الأمر ينطوي على مخاطر عالية فعلاً. وجهود هذه الدول تستحق دعم وتعاون الجميع.

والألغام المضادة للأفراد هي مصدر آخر من مصادر القلق الحاد للمجتمع الدولي. ولذلك كان خبراً طيباً أن نسمع بأن البروتوكول المعدل الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة – أي حظر الألغام الأرضية – قد دخل حيز التنفيذ في الشهر الماضي، في حين أن اتفاقية أوتاوا سوف تدخل حيز التنفيذ بعد فترة لا تزيد عن شهر إلا قليلا. والاستعدادات تجري الآن بالفعل لعقد اجتماع أولي للدول الأطراف في هاتين الاتفاقيتين في خلال هذه السنة. ويجب أن نفعل كل ما نستطيع لكفالة انضمام أكبر عدد ممكن من الدول إليهما وبأسرع ما يمكن. وأرجو مخلصاً أن تؤدي جهودكم في هذا الميدان سريعاً إلى قرار لبدء المفاوضات بشأن حظر عمليات نقل هذه الأسلحة الهمجية.

إن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تنتشر في المجتمع المدني، وخاصة في المناطق التي يتسم فيها هيكل الدولة بالهشاشة يلقى الآن هو الآخر اهتماماً دولياً واسعاً. ويتزايد الآن عدد الأشخاص الذين يعملون على بناء توافق عالمي في الآراء بشأن رصد ومراقبة العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة. ولذلك أرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الجارية لعقد مؤتمر دولي هنا في جنيف بشأن كل جوانب التجارة غير المشروعة في الأسلحة في موعد لا يتأخر عن العام بعد القادم.

ولكن كل هذه التطورات الإيجابية رغم أهميتها لا ينبغي أن تحجب عنا أن جدول أعمال نزع السلاح العالمي أبعد ما يكون عن الاكتمال. فالتجارب النووية الجوفية التي أجرتها الهند وباكستان في العام الماضي كانت تطوراً مزعجاً إلى حد كبير ومصدراً للقلق للمجتمع العالمي. ولقد قمت فوراً بحثِّ هاتين الدولتين على الامتناع عن أي تجارب نووية أخرى والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتناع عن نشر أسلحة نووية وتجنيد برامج تطوير الأسلحة لديها وكذلك تطوير القذائف القادرة على نقل الأسلحة النووية.

ولذلك أرحب بحرارة بالإعلانين عن نية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية اللذين أدلى بهما رئيسا وزراء البلدين في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. وأرجو كثيرا أن تتمكن الحكومتان من تنفيذ هذين الإعلانين أثناء هذا العام.

وفي الوقت نفسه هناك صعاب في العملية التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في العام القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه التطورات في مجموعها تذكرنا جميعاً بمدى هشاشة نظام عدم الانتشار النووي، إلا إذا تم تعزيزه، وحتى يتم تعزيزه، بجهود أكثر عزماً لتقليل الترسانات

النووية الموجودة بغية إزالتها تماماً في نهاية الأمر. وما من شك في أن هذه الجهود سوف تستفيد من قيام الاتحـــاد الروسي في وقت قريب بالتصديق على "ستارت ٢" ودخولها حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن.

وقد كان المجتمع الدولي محقاً في تعيين نزع الأسلحة النووية بوصفه أولوية عالية. وأمام مؤتمركم عدد من الاقتراحات لإنشاء آليات لمعالجة هذه المسألة. وأنا أثق أنكم سوف تتوصلون في أثناء هذه الدورة إلى توافق فـــي الآراء بشأن الطرق التي يمكن بها للمؤتمر أن يساهم أفضل مساهمة. وأحد المفاهيم التي يشترك فيها الكثيرون الآن هي مفهوم إبقاء الفضاء الخارجي بيئة خالية من الأسلحة. وفي الوقت الحالي هناك أكثر من ٣٠ بلداً يعمل في أنشطة متصلة بالفضاء ويتحرك عدد أكبر في هذا الاتجاه. وتستمر التكنولوجيا في تطورها السريع وخاصة فـــي ميـــدان القذائف التسيارية.

وبالطبع يمكن للتكنولوجيا أن تساعدنا في ذلك. فالاستشعار عن بعد من الفضاء يساهم مساهمة كبرى فـــي رصد اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف والتحقق منها. ولكن ذلك لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية جهودكم لتقنين المبادئ التي يمكن أن تكفل بقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة.

وتاريخ محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف التي توالت واحداً بعد الآخر يوضح أنها كانت قادرة على أن تتطور مع مرور السنوات استجابة للحقائق السياسية المتغيرة. وهذا التطور أثر على كل جوانب الهيئات التفاوضية في نزع السلاح: من ناحية تشكيلها وجدول أعمالها ووسائل عملها. ومؤتمر نزع السلاح ليس استثناءً في هذا الصدد. وسجلكم يشهد بجهودكم وبإنجازاتكم الباقية ومرونتكم وخبرتكم.

ويجب أن تكون أعمالكم شاهداً على سجلكم والاستمرار في أداء دور ريادي في أعمال بناء عالم لا يعتمـــد بعد الآن على الأسلحة لتحقيق أمنه.

ومرة أخرى أتعهد أن تلقى جهودكم التعاون الكامل من الأمانة العامة للأمم المتحدة وأتمنى لكم دورة مثمرة وناجحة.

الرئيس: أشكر الأمين العام لبيانه الهام. والآن سوف أقوم بتعليق الجلسة العامة لمدة خمس دقـــائق حتى يتمكن الأمين العام للمؤتمر وأنا معه من مرافقة الأمين العام خارج القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٠صباحا واستؤنفت الساعة ١٠/٢٥ صباحا

الرئيس: أعلن استئناف الجلسة العامة، وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل مصر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر): أعبر لكم عن تهنئة وفد مصر بمناسبة توليكم، السيد السفير غراي، رئاسة مؤتمر نزع السلاح مع بداية دورته لعام ١٩٩٩. وإنني على ثقة في أن ما تملكونه من خبرة وحنكة وما نعرفه عنكم من نشاط وحيوية سوف يعجل من بدء النشاط الموضوعي للمؤتمر بعد اعتماد جدول أعماله في الأسبوع الماضي. وأود بهذه المناسبة أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم، متمنياً لكم كل نجاح في مهامكم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص الشكر لسلفكم السفير إيان ساوتر الذي أدار أعمال المؤتمر على خير وجه خلال الجزء الأخير من دورة عام ١٩٩٨. كما أود أن أعبر عن خالص الشكر للسيد فلاديمير بتروفسكي سكرتير عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للسكرتير العام، ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل وكافة أعضاء السكرتارية على كل ما يقدمونه من إسهام لتسهيل أعمال مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أرحب بزملائنا الجدد الذين انضموا حديثاً إلى مؤتمر نزع السلاح وهم السفراء رييس رودريغيس من كولومبيا، وغونزالس من الأرجنتين، وسوتشانكوفا من سلوفاكيا، ومولاندر من السويد، وبيليغ من إسرائيل، ويراجودا من اندونيسيا، ورودريغيس سيدينيو من فنزويلا، وأتوجه إليهم جميعاً بأطيب التمنيات بالتوفيق خلال فترة عملهم في جنيف.

لقد استمعنا اليوم باهتمام بالغ إلى البيان الهام الذي ألقاه السيد كوفي عنان، سكرتير عام الأمم المتحدة، والذي تضمن إشارة إلى عدة مبادئ أساسية في مجال نزع السلاح، وإذ أنتهز هذه الفرصة لأعرب للسكرتير العام عن تقديرنا الكامل للعناصر الهامة التي وردت في بيانه، والتزام مصر الثابت بالعمل الجاد والدؤوب نحو تحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من التسلح الكافي لمستلزمات الدفاع في الإطار الإقليمي، وضرورة التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي وفقاً للأولويات التي اعتمدها المجتمع الدولي في الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح لعام ١٩٧٨.

السيد الرئيس، تأتي رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٩ في فترة حيوية تموج بالتحديات، وفي نفس الوقت تتصاعد فيها الآمال، ففي الوقت الذي شهد فيه العام المنصرم هزات عنيفة تعرض لها نظام منع الانتشار العالمي، فقد تجلت رغبة المجتمع الدولي بشكل لا ريب فيه في تخطي هذه التحديات، والتخلص من كافة الأسلحة النووية بصفة نهائية لا رجعة فيها، والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل بلا شك في اضطلاع الدول النووية بمسؤولياتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وقد سبق أن حذرت في البيان الذي ألقيته بالنيابة عن وفد مصر أمام مؤتمر نزع السلاح يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨، قبل انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة منع الانتشار لعام ٢٠٠٠، من أن مواصلة المواقف التي تبنتها بعض الدول في مؤتمر نزع السلاح، بمنع التفاوض حول نزع السلاح النووي في المؤتمر، تهدد نتائج الدورة الثانية، وليس بوسعي اليوم سوى أن أكرر نفس التحذير، آملاً أن نكون جميعاً قد استخلصنا الدروس المستفادة من تجربة فشل الدورة الثانية، فلا بد من مراجعة مدى التقدم في تنفيذ جميع القرارات والقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي بني عليه المد اللانهائي للمعاهدة، وأن نبذل جهوداً صادقة حتى لا تتكرر نفس النتيجة في اجتماعات الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في ربيع هذا العام.

إن الهدف النهائي لمعاهدة منع الانتشار لعام ١٩٦٨ هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فـــإن الديباجـــة والمادة السادسة من المعاهدة واضحتان في هذا الصدد. وتنص المادة السادسة على وأقتبس:

"each of the parties to the Treaty undertakes to pursue negotiations in good faith on effective measures relating to cessation of the nuclear arms race at an early date and to nuclear disarmament..."

وقد قبلنا ذلك عام ١٩٦٨ ونحن واثقون من أنه بعد مرور خمسة وعشرين عاماً وتحديداً في عـــام ١٩٩٥ سوف يتحقق هذا الهدف. وبالرغم من ذلك فإنه منذ عام ١٩٦٨ لم يتحقق هذا التاريخ المبكـر "Early Date". وإزاء هذا الموقف، فإن الدول النووية عليها أن تستمع إلى صوت بلايين البشر حول العالم، وأن تستمع إلى الرسالة التـي وجهتها بوضوح المنظمات غير الحكومية، وأن تستمع إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والتي نص رأيها الصادر عام ١٩٩٦ على وأقتبس:

"There exists an obligation to pursue in good faith and bring to a conclusion negotiations leading to nuclear disarmament in all its aspects under strict and effective international control."

ويجب أن تستمع الدول النووية أخيراً إلى صوت العقل بدلاً من تقديم تبريرات غير مقنعة خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. والعقل يؤكد أن الوقت قد حان لإنشاء لجنة معنية بنزع السلاح النووي للتفاوض فـــي إطار المؤتمر حول معاهدة لإزالة الأسلحة النووية من كل بقاع العالم. ولقد طرحت بالفعل عدة مقترحـــات بنـــاءة لصياغة ولاية هذه اللجنة، وطرحت مجموعة الـ ٢١ وعدد من أعضائها مثل مصـــر وجنـــوب أفريقيـــا والجزائـــر مقترحات محددة لهذه الولاية.

وأود أن أذكّر بهذه المناسبة بالاقتراح الذي قدمته مصر إلى مؤتمر نزع السلاح والذي ورد فـــي المســـتند CD/1453 بتاريخ الأول من نيسان/أبريل عام ١٩٩٧ والذي يتضمن مشروع ولاية للجنة نزع السلاح النووي تـــأخذ بعين الاعتبار المشاغل المختلفة للدول، وتدعو إلى مفاوضات متوازية حول برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وكذلك اتفاقية شاملة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ومكونات التفجير النووي تنفيذاً للفقرة الرابعة من قرار المبادئ والأهداف لمؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي لعام ١٩٩٥. وفي ضوء القرار الذي اتخذناه في دورة عام ١٩٩٨، بإنشاء لجنة تحت البند الأول من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونـــزع السلاح النووي" معنية بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأســـلحة النوويـــة أو وسائل التفجير النووي الأخرى، وهي اللجنة التي نؤيد إعادة إنشائها في إطار برنامج عمل هذا العام، فـــإن الوفـــد المصري قد طور اقتراحه السابق بحيث يقتصر على ولاية اللجنة المعنية بالتفاوض حول نزع السلاح النووي نظراً لأن الشق الخاص بحظر إنتاج المواد الانشطارية قد تم بالفعل تناوله، وأقرأ نص هذه الصياغة الجديدة بالإنكليزية:

"Draft mandate for an ad hoc committee on nuclear disarmament

"The Conference decides to establish an ad hoc committee under agenda item 1 on nuclear disarmament to commence negotiations on a phased programme of nuclear disarmament with the objective of the complete elimination of nuclear weapons.

"In discharging its function, the ad hoc committee will take into account the proposal for a programme of action for the elimination of nuclear weapons submitted by 28 members of the Conference belonging to the Group of 21 (CD/1419) as well as any other existing proposals and future initiatives in this regard."

لذلك فإنني أطلب من السكرتارية توزيع هذا الاقتراح المصري الجديد كمستند رسمي لمؤتمر نزع السلاح لمراعاته في مداولات المؤتمر مع أي اقتراحات أخرى.

إن برنامج العمل الخاص بإزالة الأسلحة النووية والذي كان لي شرف تقديمه إلى مؤتمر نزع السلاح في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ نيابة عن ٢٨ وفداً من مجموعة الـ ٢١ يعد إسهاماً هاماً لبدء المفاوضات في إطار لجنة نزع السلاح النووي بمجرد إنشائها في المؤتمر. إن برنامج العمل هذا يقر بأن هناك حاجة إلى مجهودات نشطة متعددة الأطراف من أجل تحديد والتفاوض حول وتنفيذ إجراءات محددة وتدريجية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية على المستويين الإقليمي والدولي. كما أن برنامج العمل يتضمن إجراءات محددة تضطلع بها لجنة نزع السلاح النووي على ثلاثة مراحل، تنتهي آخرها بحلول عام ٢٠٢٠. يضاف إلى ذلك مراعاة تقرير لجنة كانبرا إلى جانب أية اقتراحات أخرى يتم تقديمها عند التفاوض حول البرنامج المرحلي لنزع السلاح النووي بهدف تنفيذ أحكام معاهدة منع الانتشار النووي واستجابة لرغبة المجتمع الدولي. وإنه لمن الضروري إحراز تقدم في هذا المجال إذا ما أردنا النجاح لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي.

استجابة لرغبة المجتمع الدولي الملحة، وبهدف التصدي بشكل فعال للتحديات التي يواجهها نظام عدم الانتشار العالمي، قام وزراء خارجية ثماني دول هي آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد والمكسيك ومصر ونيوزيلندا بإصدار إعلان في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بعنوان: "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى أجندة جديدة". وهو الإعلان الذي قام وفد السويد نيابة عن تلك الدول – بتقديمه رسمياً للمؤتمر يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد تبنى المجتمع الدولي الأفكار الرئيسية الواردة في هذا النداء في صورة قرار الجمعية العامة رقم 53/77y والذي صدر بأغلبية كبيرة، ويتضمن القرار المطالبة باتخاذ عدة إجراءات متوازية على الأصعدة الثنائية، والجماعية ومتعددة الأطراف، وهي كلها إجراءات باتت ضرورية ولا مجال للتسويف حيالها أو التأخير في اتخاذها، ومنها إجراءات طولب بها مؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، وذلك فيما يتعلق بإنشاء محفل فرعي مناسب للتعامل مع موضوع نزع السلاح النووي، وكذلك بدفع المفاوضات الخاصة بحظر إنتاج المواد الانشطارية بحيث تتناول شقي منع الانتشار ونزع السلاح النووي، كما طالب القرار بضرورة التوصل إلى وثيقة قانونية دولية تقدم ضمانات فعالة للدول غير النووية الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وأود أن أؤكد تصميم مصر بالتعاون مع غيرها على متابعة اتخاذ مؤتمر نزع السلاح لهذه الخطوات الضرورية.

إن تأييد مصر لإعادة إنشاء لجنة تحت البند الأول من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" تكون معنية بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، يأتي في إطار إعداد برنامج عمل متكامل يتضمن كافة الموضوعات الرئيسية التي يتناولها جدول أعمال المؤتمر. وحتى تحقق تلك المعاهدة أهدافها يتعين أن تتضمن الوثيقة إجراءات عملية وجوهرية لنزع السلاح النووي، أي أن نطاق الوثيقة الدولية يجب أن يشمل كافة المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في الأسلحة النووية والأجهزة التفجيرية الأخرى على المستوى العالمي، بما في ذلك المخزون العسكري من هذه المواد التي في حيازة جميع الدول على نحو متساو.

كما أن إحدى الخصائص الرئيسية لهذه الوثيقة الدولية يجب أن تكون غير تمييزية، بما يعني أن نظاماً موحداً للرقابة الدولية الصارمة يجب أن يطبق على كافة الدول وعلى جميع المنشآت التي يمكن استخدامها في إنتاج المواد الانشطارية في جميع الدول بدون أي استثناء. ومن الضروري من جهة أخرى أن تكون المعاهدة محل التفاوض قابلة للتحقق الدولي الفعال، بما يعني أن عنصر الشفافية المطلقة يعد حجر الأساس الذي تعتمد عليه الوثيقة الدولية، ويترتب على ذلك أن جميع المنشآت في العالم التي تتم بها أي خطوة من خطوات عملية إنتاج أو تخزين المواد الانشطارية يجب إخضاعها لنظام صارم للرقابة والتفتيش، أي إخضاع دورة إنتاج الوقود النووي بالكامل entire fuel cycle لهذا النظام. كما يلزم التأكد من إنشاء أو تطوير نظام محكم لاكتشاف أي منشآت نووية غير معلنة، أو أي مخزون غير معلن من المواد الانشطارية.

إن أي معاهدة أو اتفاقية محتملة خاصة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تضفي أي قدر من الاعتراف القانوني أو العملي أو توحي بأي شكل من أشكال القبول الدولي لامتلاك أي دولة غير طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية للأسلحة النووية، أو أن تمتلك الدول النووية الخمس المعترف بها في معاهدة منع الانتشار تلك الأسلحة إلى ما لا نهاية، بل إن أي وثيقة دولية نتفاوض حول أحكامها يجب أن تطالب بشكل واضح لا لبس فيه كافة الدول بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية تنفيذاً لما نصت عليه المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في إطار زمني قابل للتنبؤ "Predictable".

إن أفضل ضمانات الأمن النووية وأكثرها شمولاً لن تتوفر إلا عندما يصل المجتمع الدولي إلى مرحلة يتحقق فيها هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وحتى يتحقق هذا الحلم ومن أجل احترام أكثر حقوق الإنسان قدسية أي الحق في الحياة وحماية البشرية من ذعر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في ظل النظام التمييزي الحالي في نظام منع الانتشار النووي، فإن الدول غير النووية بحاجة مُلحة لضمانات أمن فعالة ومُلزمة قانوناً. إن الضمانات التي قدمتها الدول النووية الخمس أحادياً وجماعياً والتي أشار إليها قرارا مجلس الأمن رقم ٢٥٥ ورقم ٩٨٤ لصالح الدول غير النووية لا تلبي متطلباتها الأمنية حيث أنها مشروطة، وغير شاملة، وغير ملزمة قانوناً، كما أنه لم يتم التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف. ولذلك لا بد من تنفيذ قرار "المبادئ والأهداف" الذي اعتمده مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٩٥، وذلك بالبدء في مفاوضات جادة في إطار مؤتمر نزع السلاح حول وثيقة متعددة الأطراف وملزمة من الناحية القانونية تقدم ضمانات أمن كاملة لصالح الدول غير

النووية في أقرب فرصة. ولهذا الغرض نؤيد إعادة إنشاء لجنة خاصة للتفاوض حول ضمانات الأمن لصالح الدول غير النووية خلال دورة عام ١٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح تنفيذاً لقرار الجمعية العامة رقم ٥٣/٧٥ الذي تم اعتماده بدون معارضة والذي يوصي بمواصلة مؤتمر نزع السلاح المفاوضات المكثفة بهدف التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن، والانتهاء من وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات لصالح الدول غير النووية إزاء استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونرى أن تقوم اللجنة المشار إليها بالبناء على العمل الذي تم في إطار نفس اللجنة في دورة العام الماضي تحت رئاسة سفير المكسيك دي إيكازا، والذي بذل جهوداً خلاقة لتحديد نقاط الاتفاق والنقاط المطلوب تناولها بقدر أكبر من التعمق، ومن هنا فمن الضروري أن تبدأ اللجنة هذا العام في تناول الجوانب الصياغية للوثيقة الدولية المطلوب التوصل إليها.

وتحت البند ٥ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أي "أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأنظمة الجديدة لهذه الأسلحة: الأسلحة الراديولوجية"، فإن وفد مصر يعبر عن القلق عما يتردد من أن دولاً تعكف حالياً على تطوير أجيال جديدة من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، الأمر الذي يثير انزعاجنا ولم يعد الأمر يقتصر على الأسلحة الراديولوجية وفقاً لما سبق مراعاته في الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨. وقد سبق أن طالب وفد مصر خلال دورة المؤتمر لعام ١٩٩٨ بأن يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (يونيدير) بإعداد دراسة حول الأسلحة الراديولوجية بما يساعد مؤتمر نزع السلاح حول هذا الموضوع. والآن يجدد وفد مصر هذا الطلب على أن تشمل الدراسة التي يعكف اليونيدير على إعدادها أي أسلحة دمار شامل يجري تطويرها في معامل ومراكز بحوث أي دولة من الدول. وهذا ما يدعونا إلى الدعوة للتفاوض حول معاهدة دولية ملزمة قانوناً بحظر انتاج أو تطوير أية أسلحة أخرى للدمار الشامل كبدائل للأسلحة البيولوجية والكيمائية والنووية. ونعيد التذكير في هذا السياق بمبادرة الرئيس محمد حسني مبارك ليس فقط بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإنما بالدعوة لمؤتمر دولي لحظر انتاج أو استخدام أسلحة الدمار الشامل في العالم.

لقد دعا قرار الجمعية العامة رقم ٥٣/٧٦، الذي تتعاون مصر وسري لانكا في كل دورة في تقديمه للجنة الأولى، كافة الدول وبالأخص تلك التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء الخارجي إلى المشاركة بنشاط في جهود تحقيق هدف الاستخدام السلمي الخالص للفضاء الخارجي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والامتناع عن أية أعمال مخالفة لهذا الهدف كتلك التي تؤدي إلى التسلح في الفضاء الخارجي. وقد دعا هذا القرار كذلك مؤتمر نزع السلاح إلى إعادة إنشاء اللجنة الخاصة حول هذا الموضوع وتحديث ولايتها حتى يمكن بدء التفاوض حول إبرام اتفاقية أو اتفاقيات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكافة جوانبه. ويرى وفد مصر أهمية البناء على الجهود المتميزة التي بذلها السفير باليهاكارا من سري لانكا المنسق الخاص المعني بالموضوع خلال دورة عام ١٩٩٨، والمسارعة بإنشاء لجنة خاصة تأخذ في اعتبارها التقدم الذي أحرز في إطار اللجنة التي سبق للمؤتمر أن أنشأها في دوراته السابقة.

وتؤمن مصر بأنه يجب التعامل مع موضوع "الشفافية في التسلح" كإجراء شامل غير تمييزي لبناء الثقة، بحيث يغطي جميع أنواع الأسلحة. وتعرب مصر عن أسفها لعدم نجاح الجهود الرامية إلى توسيع نطاق سجل الأمم

المتحدة لتحقيق النتائج المطلوبة، حيث ما زال السجل يقتصر على الإبلاغ سنوياً عن نقل سبعة أنواع من الأسلحة التقليدية، ولا يزال يتجاهل بقية أنواع الأسلحة التقليدية المتطورة والفتاكة بالاضافة إلى أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. بالاضافة إلى ذلك فإن السجل لا يغطي المخزون من الأسلحة والمشتريات من الانتاج المحلي. ولقد دفعت كل تلك الأسباب مصر إلى تقديم مشروع قرار حول "الشفافية في التسلح" خلال أعمال اللجنة الأولى للدورة ٥٣ للجمعية العامة والذي اعتمدته الجمعية العامة بقرار تحت رقم S 5377، والذي يؤكد على ضرورة وضع منهاج شامل يوفر الشفافية الكاملة لكافة أنواع الأسلحة.

واننا نرحب بتناول الجوانب المختلفة لموضوع "الشفافية في التسلح" خلال دورة عام ١٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح بهدف التقريب بين وجهات النظر المختلفة وتناول متطلبات كافة الدول الأمنية بما فيها تلك التي لا تشارك في السجل. وبناء على الجهد المتميز الذي بذله الوزير المفوض بافيل غروك من رومانيا المنسق الخاص بهذا الموضوع خلال الدورة الماضية للمؤتمر، فإن وفد مصر يرى أهمية العمل على إنشاء لجنة خاصة للتفاوض حول موضوع الشفافية في التسلح وفقاً لبرنامج العمل الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ خلال دورة عام ١٩٩٧. بحيث تكون الشفافية كاملة كاجراء من اجراءات بناء الثقة، وانذاراً مبكراً يعكس القدرات العسكرية لجميع الدول ويوضح الحالات التي يشكل فيها تراكم تلك القدرات تهديداً للسلم والأمن الدوليين على المستويين الاقليمي والدولي.

وتعد مصر من أكثر الدول معاناة من الألغام الأرضية في العالم حيث يوجد بها حوالي٢٣ مليون لغم أرضي تم زرعها في الأراضي المصرية بواسطة قوى أجنبية خلال الحرب العالمية الثانية والنزاع في الشرق الأوسط. وتولي مصر الأولوية القصوى لإزالة تلك الألغام بهدف توفير الأمان اللازم للمدنيين والقضاء على مشكلة إنسانية كبيرة وأيضاً لاعاقتها لتنفيذ العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. إن الجهود الخاصة بإزالة تلك الألغام يجب أن تلتزم بها الدول التي زرعتها والتي يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة نحو إزالتها من الناحيتين الفنية والمالية.

وتدرك مصر مدى أهمية وخطورة المشكلات المتعلقة بانتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أنحاء العالم، وفي أفريقيا بصفة خاصة، والتي تعتبر قضية انسانية في المقام الأول. ومع ذلك فإننا نعتقد بأن الاجراءات التي تهدف إلى حظر الألغام الأرضية يجب أن تصاحبها عدة خطوات جادة وملموسة للتحرك باتجاه إزالة الألغام من أراضي الدول المتضررة وخاصة تلك التي ليس لديها المقدرة على تحقيق هذا الهدف بمفردها. لذلك فإنه من الضروري توفير المتطلبات المالية والفنية ونقل التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لمساعدة تلك الدول على مواجهة تلك المشكلة الإنسانية والأمنية على حد سواء. ومراعاة ذلك في الولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشير هنا إلى قرار جمعية الصحة العالمية رقم 51/8 في ١٦ أيار/مايو١٩٩٨ بشأن "تنسيق العمل في مجال الصحة العامة حول الألغام الأرضية المضادة للأفراد" آخذاً في الاعتبار العواقب الخطيرة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد وأهمية تنمية برامج الصحة العامة من أجل تفادي والتحكم في الاصابات التي تسببها تلك الألغام. وتنص الفقرة الخامسة من القرار المشار إليه على ما يلي واقتبس بالانكليزية:

"Urges governments that have planted mines in the territories of ther countries to provide the latter with the required maps and identification of the minefields they planted and to cooperate in minefield clearance in the countries concerned so as to avoid further injuries and deaths of civilians."

وقد سبق توزيع ذلك القرار كمستند رسمي للمؤتمر تحت رقم CD/1514. كما أود أن أشير إلى القرار رقم ١٩٩٨/٣٠ وعنوانه: "الآثار الضارة للألغام المضادة للأفراد" والذي اعتمدته الدورة الخمسون للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، وتنص الفقرة الخامسة من القرار المشار إليه على ما يلي واقتبس بالانكليزية:

"*Urges all countries responsible for the laying of anti-personnel landmines in foreign territories to assume full responsibility for the necessary mine-clearance operations and to cooperate with the host countries for this purpose in every possible way, in particular developing countries*."

وقد سبق توزيع ذلك القرار كمستند رسمي للمؤتمر تحت رقم CD/1553. وفي ضوء ما تقدم، وأخذاً في الاعتبار الحوار البناء الذي بدأه السفير كامبل من استراليا، فإن الوفد المصري يؤيد إعادة تعيين منسق خاص معني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد على أن يأخذ في اعتباره في صياغة الولاية التفاوضية ضرورات إزالة الألغام القديمة التي زرعتها دول في أراضي دول أخرى، وذلك اضافة إلى الاستثناءات الضرورية الخاصة بمراعاة متطلبات الأمن القومي للدول وحقها الشرعي في الدفاع عن نفسها والذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الدول التي لديها حدود شاسعة تمر في مناطق غير آهلة بالسكان مثل حالة مصر. تلك الاستثناءات تعد ضرورية لمكافحة عمليات التهريب غير الشرعي للمخدرات والسلاح الرامية إلى زعزعة الاستقرار والأمن القومي للدول المعنية من خلال انتشار العمليات الارهابية والأنشطة الاجرامية عبر الحدود.

ولا يجب أن نتجاهل ثلاثة موضوعات هامة سواء على الجانب الموضوعي أو التنظيمي للمساعدة على تحسين أداء المؤتمر. ففي الوقت الذي نعرب فيه عن عميق تقديرنا للجهود التي بذلها كل من السفراء هوفر وناراي واللانس خلال دورة عام ١٩٩٨، فإننا لا نمانع من إعادة تعيين ثلاثة منسقين أو منسق واحد لتناول زيادة كفاءة وفاعلية عمل مؤتمر نزع السلاح ومراجعة جدول أعماله، وتوسيع عضويته، وذلك بهدف استكمال بلورة الأفكار الجيدة التي طرحت خلال الدورة الأخيرة.

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد مطالبتنا بالسماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في الجلسات العلنية لمؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب وإمكانية القائها لبيانات أمام المؤتمر لما لها من اسهامات ايجابية في مجال نزع السلاح ومراعاة ذلك في تحسين أداء وفاعلية المؤتمر.

هذه بعض المشاغل والاهتمامات التي رأى وفد مصر ابرازها في هذا البيان لمراعاتها في إعداد برنامج عمل المؤتمر لعام ١٩٩٩ بعد أن تم اعتماد جدول الأعمال بصفة مؤقتة في الجلسة العامة ليوم ١٢ كانون الثاني/يناير الجاري.

أود أن أختتم بياني بالاعراب عن خالص أملنا في أن يكون المؤتمر في دورة ١٩٩٩ مستعداً للارتقاء بمسؤوليته كالمحفل متعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول نزع السلاح على المستوى العالمي خاصة بالنسبة للموضوعات ذات الأولوية للمجتمع الدولي وعلى رأسها نزع السلاح النووي.

الرئيس: أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وبهذا نختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل هناك أي وفد آخر يريد أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

السيد رويس بلانكو (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، أردت أن آخذ الكلمة بهذه المناسبة لمجرد التعبير عن شكري لكم وللوفود الأخرى لما أعربت عنه من حزن للكارثة الطبيعية التي حلت أخيراً ببلادي. كما أود أن أشكركم جميعاً على عبارات التأييد والتضامن التي تلقاها وفد بلادي.

الرئيس: أشكر ممثل كولومبيا. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. هل هناك أي وفد آخر يريد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ قبل أن أرفع هذه الجلسة، أود افادتكم بأن هناك مشاورات مكثفة تجري الآن من أجل التوصل إلى اتفاق للآراء حول برنامج عمل المؤتمر مع الاستفادة الكاملة من كل الحلول الوسطى الحساسة والمتوازنة التي تم التوصل إليها في نهاية العام الماضي ومع مراعاة المقترحات المقدمة من الوفود.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠ صباحاً